الأمم المتحدة
A/RES/65/120

Distr.: General
10 February 2011

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون
البند ١٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/65/L.38* و *Add.1*)]

٦٥/١٢٠ - دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٥/٤٨ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/١٢ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و ٦٢/٢١٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تقر بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي دعائم منظومة الأمم المتحدة وأسس الأمن الجماعي والرفاه وأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة ويعزز كل منها الآخر،

وإذ تعيد تأكيد أن التنمية هدف أساسي في حد ذاته وأن التنمية المستدامة تمثل، في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عنصرا رئيسيا للإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة،

وإذ تقر بأن رفاه الشعوب والتنمية الكاملة لقدراتها يشكلان محور التنمية المستدامة، واقتناعا منها بالضرورة الملحة للتعاون الدولي لبلوغ تلك الغاية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار التفاوت بين الأغنياء والفقراء واستفحاله، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، وإزاء ما يترتب على ذلك التفاوت من آثار سلبية بالنسبة لتعزيز التنمية البشرية في العالم بأسره،

وإذ تؤكد الطابع المتعدد الأبعاد لعدم المساواة والتفاوت في الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية وتشابكهما مع الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتشجيع تحقيق نمو وتنمية مستدامة مطردين وشاملين وعادلين والتمتع التام بحقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة لمن يعيشون في أوضاع هشة،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يساورها القلق من جراء انتشار عدم المساواة بين الجنسين بأشكال مختلفة في أنحاء العالم، يعبر عنها غالبا ضعف ما تحققه المرأة بالنسبة للرجل في كثير من مؤشرات التنمية الاجتماعية،

وإذ تضع في اعتبارها أن عدم المساواة ما زال يشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لا تأخذ في الحسبان بقدر كاف علاقة عدم المساواة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثره فيها،

وإذ تنوه بالعمل الذي تقوم به بالفعل الدول الأعضاء كافة ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المحافل والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، وبالتقدم المحرز من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ النظام الإنساني العالمي الجديد[(١)]؛

٢ - **تشير** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية التي تجسد توافق الآراء الذي تم التوصل إليه على نطاق واسع من أجل العمل الذي يلزم مواصلة تعزيزه، في إطار شامل وكلي، لتحقيق الأهداف الإنمائية يضم كافة الجهات الفاعلة، وتحديدا الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى على جميع المستويات[(٢)]؛

٣ - **تشدد** على أن الوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما والالتزامات الواردة فيها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، التي زادت الوعي بالمكاسب الحقيقية والهامة التي تحققها التنمية ولا تزال تشكل مصدرا لتحقيق المزيد من تلك المكاسب، وأدت دورا هاما في تكوين رؤية إنمائية واسعة وتشكل إطارا شاملا لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية تظل هامة للغاية، وتكرر بقوة تأكيد عزمها على كفالة التنفيذ التام وفي الوقت المناسب لهذه الوثائق الختامية والالتزامات؛

---

(١) A/65/483.

(٢) انظر القرار ١/٦٥.

٤ - **تسلم** بأن تسارع وتيرة العولمة وتزايد الاعتماد المتبادل زادا من أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف في مواجهة التحديات العالمية وإيجاد حلول للمشاكل المشتركة، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن تباين تأثير العولمة في التنمية ورفاه الإنسان؛

٥ - **تشدد** على ضرورة تعزيز رفاه الإنسان والاستفادة بالكامل من الطاقات البشرية؛

٦ - **تعيد تأكيد** أن الملكية والقيادة الوطنيتين أمران ضروريان في عملية التنمية وأنه لا وجود لنهج واحد يناسب الجميع، وتكرر تأكيد أنه في حين أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا مغالاة في التشديد على أهمية دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية، فإن الاقتصادات المحلية أصبحت الآن مترابطة مع النظام الاقتصادي العالمي، ولذلك فإن الاستغلال الفعال لفرص التجارة والاستثمار يمكن أن يساعد البلدان على مكافحة الفقر، وأنه يلزم دعم الجهود الإنمائية المبذولة على المستوى الوطني ببيئة وطنية ودولية تمكينية تكمل الإجراءات والاستراتيجيات الوطنية؛

٧ - **تعيد أيضا تأكيد** الالتزام بالسياسات السليمة والإدارة الرشيدة على جميع المستويات وسيادة القانون وتعبئة الموارد المحلية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية وكفالة الاستثمار طويل الأجل في رأس المال البشري والهياكل الأساسية وتعزيز التجارة الدولية، بوصفها محركا للنمو الاقتصادي والتنمية، وتعزيز تسخير التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي لأغراض التنمية، والتمويل المستدام للديون وتخفيف عبء الدين الخارجي وتعزيز التماسك والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية؛

٨ - **تسلم** بأن اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها تشكل مصدر قلق لجميع البلدان بصرف النظر عن مستوى التنمية الذي بلغته، وبأنها تمثل تحديا متناميا له آثار متعددة على تحقيق الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **تسلم أيضا** بضرورة التركيز على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وعلى اتساع نطاق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي القائم وتفاقمه، وتسلم كذلك بأن الفوارق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأوجه التفاوت بين الأغنياء والفقراء وبين سكان الريف وسكان الحضر، في جملة أمور، ما زالت مستمرة وكبيرة ويلزم معالجتها؛

١٠ - **تهيب** بالدول الأعضاء مواصلة بذل الجهود الطموحة لمعالجة عدم المساواة؛

١١ - **تؤكد** أنه، على الرغم من أن الجهود المبذولة لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف ضرورية للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، فهي غير كافية وأن النمو ينبغي أن يمكن الجميع، لا سيما الفقراء، من المشاركة في الفرص الاقتصادية والاستفادة منها وأن يفضي إلى إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل على أن تكمله سياسات اجتماعية فعالة؛

١٢ - **ترى** أن تشجيع حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية وتوفير حدود دنيا للحماية الاجتماعية يمكن أن يشكل إسهاما هاما في تعزيز وتحقيق المزيد من المكاسب الإنمائية وأن نظم الحماية الاجتماعية التي تتناول عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي وتخفف من أثرهما أساسية لحماية المكاسب التي أنجزت نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٣ - **تشجع** على إيلاء مزيد من النظر في تأثير حالات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في التنمية، بما في ذلك في تصميم الاستراتيجيات الإنمائية وتنفيذها، وتشجع أيضا في هذا الصدد على إجراء مزيد من البحوث التحليلية والتجريبية، خصوصا من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية واللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية؛

١٤ - **تنوه** بالجهود التي تبذلها كثير من البلدان في معالجة عدم المساواة، وتسلم بضرورة تعزيز الجهود الدولية لتكملة الجهود الوطنية في هذا المجال؛

١٥ - **تقر** بأن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي يمكن أن ييسر تبادل المعارف والخبرات ويعزز استعمال الموارد بأقصى درجة من الفعالية بهدف تحقيق التنمية البشرية والتقليل من حالات عدم المساواة؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير توصيات عن سبل وأسباب معالجة عدم المساواة على كافة المستويات، وخصوصا في إطار الأمم المتحدة، بوصف ذلك إسهاما في الجهود المتواصلة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون ”دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد“.

الجلسة العامة ٦٢
١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠